المشكاة
مجلة علمية محكّمة
العدد الثالث - 2005

# التدليس في الحديث النبوي : قواعد وضوابط

د. الصّادق كرشيد
جامعة الزّيتونة (تونس)

يمثل التدليس في الحديث النبوي مبعثا للحيرة، بل ودافعا للتشكيك في سلامة ثاني مصدر من مصادر التشريع الإسلامي، لذلك ارتأينا تناول هذه الظاهرة بالبحث لإبراز حقيقتها وتداعياتها من خلال رصد سبل وحدود انتشارها، وما ترتب عن ذلك من نتائج، وما اتخذ من مواقف، كل ذلك في إطار محاولتنا الخروج بموقف قد يساعد على إنارة بصائر غير العارفين، ويشجع غيرهم على إعادة النظر في عموم ما صدر من أراء ومواقف متسرعة.

## التدليس في اللغة والاصطلاح

التدليس لغة، مأخوذ من الدلس بالتحريك، وهو اختلاط الظلام بالنور، ودلس في البيع وفي كل شيء إذا لم يبين عيبه [1]، ودالسه مدالسة

(1) انظر : ابن منظور الإفريقي (711هـ / 1311م)، لسان العرب، دار المعارف بالقاهرة، (د ت)، مادة دلس، 1408/2.

خادعه، فهو مشتق من الدلس، وهو الظلام [2] قال الأزهري " ومن هذا أخذ التدليس في الإسناد، وهو أن يحدث المحدث عن الشيخ الأكبر، وقد كان رآه إلا أنه سمع ما أسنده إليه من غيره [3].

وبالعودة الى المتداول بين المحدثين يمكن القول إن التدليس ينقسم الى تدليس إسناد، وتدليس شيوخ، إلا أنه وبالرغم من اتفاقهم على وضع تعريف جامع مانع لتدليس الشيوخ فقد اختلفوا الى حد ما في الخروج بتعريف مماثل بالنسبة لتدليس الإسناد فظهر على الساحة تعريفان :

أ ـ تعريف المتقدمين من المحدثين مثل يحي بن معين (233هـ/ 847م) [4]، ومحمد بن اسماعيل البخاري (256هـ/ 869م) [5]، وابن حبان البستي (354 هـس/956م) [6]، وابن الصلاح (643 هـ/1245م) [7]، والنووي (676هـ/1277م) [8]، وزين الدين العراقي (806هـ/1403م) [9]،

(2) ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح ، تحقيق ربيع بن هادي، دار الراية للنشر والتوزيع، ط 2، 1408هـ / 1988م، 614/2.

(3) لسان العرب : م 2 / 1408.

(4) انظر: يحي بن معين، التاريخ و العلل ،تحقيق أحمد نور سيف ،جامعة أم القرى بمكة المكرمة ، ط 1، 1399هـ /1978م، رقم 3983.

(5) انظر : الترمذي، العلل الكبير، تحقيق حمزة مصطفى، مكتبة الأقصى بعمان، ط 2 ، 1406هـ / 1986م، 277/2.

(6) انظر : ابن حبان البستي، كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق محمود زايد، دار المعرفة ببيروت، (د ت)، 80/1.

(7) انظر : ابن الصلاح أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، علوم الحديث، تحقيق وشرح نور الدين عتر، دار الفكر بدمشق، ط 3 ، 1404هـ / 1984م، ص 73.

(8) النووي أبو زكريا يحي بن شرف الدين، التقريب مع تدريب الراوي للسيوطي، تحقيق أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي ببيروت، ط 1 ، 1405هـ / 1985م، 186/1.

(9) انظر : العراقي زين الدين، التبصرة والتذكرة، تصدير محمد الحسيني، دار الكتب العلمية ببيروت، (د ت)، 180/1.

فهؤلاء ومن تأثر بهم، التدليس في نظرهم رواية الراوي عمن عاصره ولم يلقه متوهما أنه سمع منه، أو عمن لقيه ما لم يسمعه منه [10].

ب ـ تعريف المتأخرين كابن حجر العسقلاني (852 هـ/1448م) ومن سلك مسلكه من الخلف، وهو ما يستشف أيضا من كلام بعض المتقدمين كأبي عمرو يوسف بن عبد البر (463هـ/1070م) [11]، وأبي سعيد صلاح الدين العلائي (761هـ/1359م) [12] إذ التدليس بالنسبة اليهم أن يروي الراوي عمن قد سمع منه ما لم يسمع منه موهما السماع من غير أن يذكر أنه سمعه منه [13].

وهو ما يكشف عن وجود بعض الاختلاف بين التعريفين فإذا روى الراوي عمن سمع منه ما لم يسمع منه موهما السماع منه فهو التدليس بعينه، وأما إذا روى عمن عاصره ما لم يسمع منه فهو المرسل الخفي، وبذلك يصبح ما أطلق عليه ابن حجر المرسل الخفي مجرد شكل من أشكال التدليس عند أصحاب التعريف الأول.

ومما لا شك فيه أن المناسبة بين التعريف اللغوي، وما اصطلح عليه علماء الحديث واضحة ألا وهي اشتراكاهما في معنى الخفاء فكما يخفي الظلام بظلمته النور، يخفي المدلس عيوب من اعتمد عليهم في روايته للحديث.

(10) انظر : الخطيب البغدادي (463 هـ / 1070م)، الكفاية في علم الرواية، دار الكتب العلمية ببيروت، (د ت)، ص357 .

(11) انظر : ابن عبد البر يوسف، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، حققه وعلق على حواشيه وصححه مصطفى العلوي، ومحمد البكري، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، ط 2، 1401هـ / 1982م، 15/1.

(12) انظر : العلائي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، حققه وقدم له وأخرج أحاديثه حمدي السلفي، الدار العربية للطباعة ببغداد، ط 1، 1398هـ / 1978م، ص 110.

(13) انظر : ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، دار الكتب العلمية بيروت، 1401هـ / 1981م، ص 43.

تقتضي عملية التدليس توفر مجموعة عناصر، ونعني بذلك الأركان التي لا يتم التدليس إلا بتوفرها، والمتمثلة في :

**أولا** : المدلِس بتشديد اللام وكسرها، ونعني به القائم بالعملية بقطع النظر عن الدوافع والملابسات.

**ثانيا** : المدلَس عنه بتشديد اللام وفتحها، وهو الشخص الذي تنسب الرواية اليه، ووقع التدليس عنه علم بذلك أو لم يعلم.

**ثالثا** : المدلَس، بتشديد اللام وفتحها، وهو ما دلّسه المدلِس عن غيره من الرواة وفق إحدى الصور الآتي ذكرها.

**رابعا** : صيغة التدليس، ويراد بها مجموعة صيغ تفيد احتمال وجود التدليس كعن، وأن، وقال، وذكر. قال ابن حجر "(ويردُ) المدلَس (بصيغة) من صيغ الأداء (تحمل) وقوع (اللقي) بين المدلِس ومن أسند عنه ك (عن و) كذا (قال)، ومتى وقع بصيغة صريحة لا تجوز فيها كان كذبا، وحكم من ثبت عنه التدليس إذا كان عدلا أن لا يقبل منه إلا ما صرح فيه بالتحديث على الأصح" [14].

**ظهور التدليس في الحديث النبوي وطرق التصنيف فيه :**

يبدو واضحا من خلال ما ورد في كتب الحديث رواية ودراية أن ظاهرة التدليس في الحديث برزت منذ عهد التابعين، ولاسيما مع صغارهم، ثم أخذت في الانتشار لأكثر من سبب.

ونظرا لما أصبح يطرح من أسئلة، ويتخذ من مواقف متسرعة أحيانا فقد هبت كوكبة من العلماء منذ وقت مبكر لتشخيص هذه الظاهرة

(14) نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، 43.

برصد مسارها، وكشف نوايا أصحابها، وفضح حيلهم بالاعتماد على ما ثبتت نسبته اليهم، أملا في محاصرتها، ووضع حد لانتشارها.

وقد أخذ هذا الاهتمام أشكالا وصورا مختلفة تجلت بالخصوص في ما بذل من جهود رائدة، وأعمال جليلة إذ عمد فريق من العلماء الى خص هذه الظاهرة بمباحث مستقلة في مصنفاتهم، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما ورد في الرسالة [15] لمحمد بن إدريس الشافعي (204هـ/ 819م)، ومعرفة علوم الحديث [16] للحاكم النيسابوري (405 هـ/ 1014م) والكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (463هـ / 1070م)، ومعرفة علوم الحديث المعروف بمقدمة ابن الصلاح (643 هـ/ 1245م)، وفتح المغيث في شرح ألفية الحديث [17] للعراقي لشمس الدين السخاوي (902هـ/ 1496م)، وتدريب الراوي [18] لجلال الدين السيوطي (911هـ/1505م)، وتوضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار [19] لمحمد بن إسماعيل الصنعاني (1182هـ / 1768م) وغيرها.

في حين اتجه فريق ثان الى تصنيف كتب تهتم بالمدلسين على وجه الخصوص مثل كتاب المدلسين [20] لأبي زرعة العراقي، والتبيين لأسماء

(15) تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، المكتبة العلمية ببيروت، (د ت).

(16) تحقيق لجنة إحياء التراث في دار الآفاق ببيروت، منشورات الدار نفسها، ط 4 ، 1400هـ/ 1980م.

(17) ضبط وتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط 2 ، 1388هـ/ 1968م.

(18) تحقيق وتعليق أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي ببيروت، ط 1، 1405هـ/ 1985م.

(19) تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر، ط 1، 1366 هـ / 1946م

(20) تحقيق رفعت فوزي، ونافذ حسين، دار الوفاء، ط 1، 1415هـ / 1995م).

المدلسين [21] لإبراهيم بن محمد سبط بن العجمي (841هـ/ 1437م) وطبقات المدلسين [22] المعروف أيضا باسم تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس [23] لابن حجر العسقلاني (852هـ/ 1448م، وأسماء المدلسين [24] لجلال الدين السيوطي (911هـ/1505م).

كما عمد آخرون الى تأليف قصائد في ذات الموضوع مثل منظومة الذهبي في أهل التدليس [25] التي قام بشرحها عبد العزيز الغماري، ومنظومة أحمد بن ابراهيم المقدسي (765 هـ / 1363م) في المدلسين [26] بالإضافة الى منظومة زين الدين العراقي في التدليس [27] وغيرها كُثر.

يضاف الى كل ما سبقت الإشارة اليه ما ظهر في العهود المتأخرة من مصنفات في شكل شروح لبعض تلك الأعمال الى جانب العديد من الدراسات والبحوث الجامعية الجادة مثل كتاب التأنيس بشرح منظومة الذهبي في أهل التدليس لعبد العزيز بن محمد الغماري، وإتحاف ذوي الرسوخ بمن رمي بالتدليس من الشيوخ [28] لحماد الأنصاري (1418هـ/ 1997م)، والجليس الأنيس في شرح الجوهر النفيس في نظم أسماء وكتاب

(21) تحقيق محمد ابراهيم الموصلين، مؤسسة الريان للطباعة ببيروت، ط 1، 1414هـ/1994م.

(22) تحقيق محمد زينهم محمد عزب، دار الصحوة بالقاهرة، ط 1، 1407هـ / 1986م.

(23) تحقيق : عبد الغفار البنداري ومحمد عبد العزيز، دار الكتب العلمية ببيروت، ط 2، 1407هـ / 1987م.

(24) تحقيق. محمد زينهم محمد عزب، دار الصحوة بالقاهرة، ط 1، 1407هـ / 1986م.

(25) انظر : العماري عبد العزيز، التأنيس بشرح منظمة الذهبي في أهل التدليس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1404 هـ / 1984م.

(26) تحقيق عاصم القريوتي، ط1، 1407هـ / 1986م.

(27) انظر : فتح المغيث شرح الفية الحديث للعراقي، 169/1.

(28) طبع مطبعة الفيصل بالكويت، نشر مكتبة المعلا، 1406 هـ / 1985م.

مراتب الموصوفين بالتدليس لمحمد بن علي الأثيوبي [29]، والتأسيس بذكر من وصف بالتدليس لعصام بن عبدالله القريوتي [30]، والتدليس : حقيقته وأقسامه وأحكامه ومراتبه والموصفون به لمسفر الدميني [31]، والمرسل الخفي وعلاقته بالتدليس دراسة نظرية وتطبيقية على مرويات الحسن البصري لشريف حاتم العوني [32]، وروايات المدلسين في صحيح مسلم : جمعها، تخريجها، الكلام فيها [33] لعواد الخلف، والتدليس وأحكامه وأثاره النقدية [34] لصالح الجزائري.

وهو ما يؤكد وعي هؤلاء العلماء برسالتهم، وشدة حرصهم على تنقية هذا الموروث من كل شائبة، والعمل على جعله في متناول الجميع، وفي مواكبة إيجابية ودائمة لكل المستجدات والتحولات.

## صور التدليس وأقسامه

يتبين من خلال الجرد المستفيض لعدد كبير من المصنفات الحديثية في علمي الرواية والدراية أن للتدليس أكثر من صورة :

(29) طبع دار علماء السلف بمكة المكرمة، (د ت).

(30) طبع في جدة بالمملكة العربية السعودية، 1407 هـ / 1986م.

(31) تم طبعه سنة 1412هـ / 1991 م، دون تحديد دار النشر.

(32) طبع دار الهجرة للنشر والتوزيع، ط1، 1418هـ / 1997م.

(33) طبع دار البشائر الإسلامية ببيروت، ط1، 1421 هـ / 2000م.

(34) طبع دار ابن حزم ببيروت، ط 1، 1422هـ/2002 م.

**الصورة الأولى** : رواية الراوي عمن لقبه وسمعه ما لم يسمعه منه، وشاهد ذلك البعض مما رواه الأعمش [35] عن مجاهد [36]، لأن الأعمش وإن سمع من مجاهد أحاديث فقد روى عنه أحاديث لم يسمعها منه بل سمعها من غيره كما ذكر عبد الله بن أحمد بن حنبل "قلت لأبي : أحاديث الأعمش عن مجاهد عمن هي ؟ قال : قال أبو بكر بن عياش، قال رجل للأعمش : ممن سمعته ؟ قال : حدثنيه ليث عن مجاهد" [37].

وكذلك الحال بالنسبة لجل ما حدث به هُشيم السلمي [38] عن جابر الجعفي [39]، قال عبد الله بن أحمد : سمعت أبي يقول : هذان الحديثان [40]

(35) هو سليمان بن مهران الأعمش (147هـ / 753م) من كبار محدثي الكوفة والعارفين بفن القراءات، كان يدلس، وربما دلس عن ضعيف لا يدري ضعفه إلا أن عنعنته لا ترد على إطلاقها لاسيما بالنسبة لمن أكثر من الرواية عنهم، ولذلك فلا غرابة أن نجد له الكثير من الأحاديث المعنعنة في كل من صحيحي البخاري و مسلم، من ذلك أن له في الأخير 257 حديثا معنعنا. انظر: المزي يوسف، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق بشار معروف مؤسسة الرسالة ببيروت، ط 4، 1405هـ/1985 م، 12/ ترجمة رقم 2570، طبقات المدلسين لابن حجر، 53.

(36) مجاهد بن جبر المكي، تابعي، كان أعلم التابعين بالتفسير، وثقه كبار العلماء، وقال ابن سعد:كان فقيها عالما كثير الحديث. انظر : ابن حجر العسقلاني : تهذيب التهذيب، دار الفكر، ط1، 1404هـ / 1984م، 38/10.

(37) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق وتخريج وصي الله عباس، المكتب الإسلامي، ط 1، 1408هـ / 1988م، 255/1 ـ 256.

(38) هُشيم بن بشير السلمي، أبو معاوية الواسطي (183هـ / 799م) من طبقة أتباع التابعين، قال أبو حاتم الرازي : لا يسأل عن هشيم في صلاحه وصدقه وأمانته، مشهور بالإرسال والتدليس مع ثقة حيث كان مذهبه جواز التدليس بعن، قال عبد الله بن المبارك قلت لهشيم: لم تدلس وأنت كثير الحديث ؟ إن كبيريك قد دلسا : الأعمش وسفيان. ذكر له مسلم في الجامع أكثر من ثمانين رواية بين متصلة ومعنعنة، ولما كانت روايته عن الزهري تحوم حولها الشبهات فإن الشيخين قد أعرضا عنها في صحيحيهما، انظر : الذهبي محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، (د ت)، 4/ 308ـ 310. تهذيب التهذيب، 53/11 ـ 56.

(39) جابر بن يزيد الجعفي الكوفي (132هـ / 749م)، انظر : تهذيب التهذيب، 41/2 ـ 44.

(40) انظر : العلل ومعرفة الرجال، 250/2.

سمعهما هُشيم من جابر الجعفي، وكل شيء حدث عن جابر مدلس إلا هذين [41].

**الصورة الثانية** : رواية الراوي عمن عاصره ولم يلقه أو لقيه ولم يسمع منه كما هو الحال بالنسبة لسعيد بن عروبة [42] الذي روى عن كثيرين ممن عاصروه ولم يلقهم أو لقيهم ولم يسمع منهم. قال عبد الله بن أحمد بن حنبل : حدثني أبي قال : لم يسمع سعيد بن عروبة من الحكم بن عتيبة شيئا، ولا من حماد بن أبي سليمان، ولا من عمرو بن دينار، ولا من هشام بن عروة، ولا من عمر بن أبي سلمة شيئا، ولا من إسماعيل بن أبي خالد، ولا من عبيد الله بن عمر، ولا من عبد الله بن محمد بن عقيل، ولا من زيد بن أسلم، ولا من أبي الزناد عبد الله بن ذكوان. قال أبي : وقد حدث عن هؤلاء كلهم، ولم يسمع منهم شيئا [43].

**الصورة الثالثة** : رواية الراوي عمن لم يعاصره، ولم يدركه إذا كانت روايته توهم الاتصال كرواية الابن عن أبيه الذي مات قبل ولادته، قال ابن حبان بشأن عبد الجبار بن وائل بن حجر الحضرمي الكوفي :

---

(41) م.ن. 250/2.

(42) سعيد بن عثمان بن خالد أبو النضر البصري (156هـ/ 772هـ ) قال ابن عدي : سعيد من ثقات المسلمين وله مصنفات كثيرة، وحدّث عنه الأئمة، ومن سمع منه قبل الاختلاط فإن ذلك صحيح حجة، ومن سمع منه بعد الاختلاط لا يعتمد عليه ... وكان ثبتا عن كل من روى عنه إلا من دلس عنهم. وقد وثقه أكثر من عالم، وكان من أثبت الناس في قتادة، وأعلمهم بحديثه، اختلط في آخر حياته .قال وكيع :كنا ندخل على سعيد فنسمع فما كان من صحيح حديثه أخذناه، وما لم يكن صحيحا طرحناه. انظر: تهذيب التهذيب، 56/4 - 58.

(43) ابن ابي حاتم الرازي، المراسيل، عناية شكرالله قوجاني، مؤسسة الرسالة، ط 1، 1397هـ / 1977م، ص 78.

مات أبوه وائل، وأمه حامل به فكل مروياته عن أبيه مدلسة" [44]، وإنما سلك عبد الجبار [45] هذا الطريق رغم وضوح الانقطاع لأن رواية الابن عن أبيه موهمة للاتصال في الغالب.

**الصورة الرابعة** : رواية الراوي من صحيفة معاصر له، لقيه أو لم يلقه،كما ما هو الحال بالنسبة لبعض من كان يروي عن مجاهد، قال ابن حبان : ما سمع عن مجاهد أحد غير القاسم بن أبي بزة، والحكم بن عتيبة، وليث بن أبي سليم، وابن نجيح، وابن جريج، وابن عيينة في كتاب القاسم ونسخوه ثم دلسوه عن مجاهد [46].

**الصورة الخامسة** : وهي أن يروي الراوي عن شيخ فيسميه أو يلقبه أو يكذبه بخلاف ما يشتهر به حتى لا يُعرف، والأمثلة على ذلك كثيرة، من ذلك أن ابن جُريج كان يدلس عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى قائلا عن محمد بن أبي عطاء [47].

وبالعودة الى ما ذهب اليه جل المحدثين من القدماء والمتأخرين من متشددين ومتساهلين فإن التدليس في الحديث النبوي يتفرع الى قسمين أساسين :

---

(44) ابن حبان البستي، مشاهير علماء الأمصار، تحقيق فلايشهمر، دار الكتب العلمية ببيروت، ط 1، 1378 هـ / 1959م، 164/2.

(45) عبد الجبار بن وائل الحضرمي الكوفي (112هـ / 730م ) قال يحيى بن معين : ثبت ولم يسمع من أبيه شيئا، وقال البخاري : لا يصح سماعه من أبيه، مات أبوه قبل أن يولد، وهو ما أشار إليه أبو حاتم الرازي والدار قطني والحاكم. انظر: تهذيب التهذيب، 6 / 95 - 96.

(46) مشاهير علماء الأمصار، 164/1.

(47) ابراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، أبو اسحاق المدني (184هـ /800م)، قال يحيى بن سعيد القطان : سألت مالكا عنه أكان ثقة، قال : لا ولا ثقة في دينه. وقد اتهمه جل العلماء بالكذب، قال ابن المبارك : كان صاحب تدليس. انظر: تهذيب التهذيب، 137/1 - 140..

**أولا : تدليس الإسناد :**

وهو كما سبقت الإشارة إليه، أن يروي المدلس عمن لقيه ما لم يسمعه منه موهما أنه سمعه منه، أو عمن عاصره ولم يلقه موهما أنه قد لقيه وسمع منه، وقد يكون بينهما راو أو أكثر، ولذلك تجد المدلس يعرض عن أن يقول في ذلك أخبرنا فلان أو حدثنا فلان، وما شابه ذلك، وإنما يقول قال فلان أو عن فلان، ونحو ذلك [48] في إطار حرصه على إخفاء الحقيقة.

ومن المعلوم أن تدليس الإسناد يتفرع إلى أنواع :

أ ـ تدليس التسوية وصورته كما ذكر زين الدين العراقي أن يجئ المدلس الى حديث سمعه من شيخ ثقة، وقد سمعه ذلك الشيخ الثقة من شيخ ضعيف كان قد رواه عن شيخ ثقة فيعمد المدلس الذي سمع الحديث من الثقة الأول إلى إسقاط شيخ شيخه نظرا لما يشكوه من ضعف جاعلا بذلك رواية شيخه مباشرة عن الشيخ الثقة الذي أخذ عنه المحذوف مستعينا بلفظ محتمل كالعنعنة ونحوها [49].

ومثاله ما أورده ابن أبي حاتم الرازي قال : سمعت أبي، وذكر الحديث الذي رواه إسحاق بن راهويه عن بقية [50]، قال حدثني أبو وهب السدي قال حدثنا نافع عن ابن عمر قال : لا تحمدوا إسلام المرء حتى

(48) انظر : ابن الصلاح، علوم الحديث، ص 73.

(49) انظر : العراقي زين الدين، التقييد والايضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، لعبد الرحيم بن الحسين العراقي، دار الفكر، 1401 هـ / 1981م ، ص 96.

(50) بقية بن الوليد الكلاعي الحميري، أبو محمد الحمصي (197هـ /812 م)، المحدث المشهور والمكثر من التدليس عن الضعفاء والمجهولين، له في صحيح مسلم حديث واحد، وقال غير واحد من العلماء : بقية ثقة إذا روى عن الثقات، وإذا قال عن فليس بحجة، ولذلك قال أبو مسهر : احذر أحاديث بقية، وكن منها على تقية، فإنها غير نقية، وقال يحيى بن معين : إذا لم يسم بقية شيخه وكناه فأعلم أنه لا يساوي شيئا. انظر : ميزان الاعتدال، 331/1.

تعرفوا عقدة رأيه [51]، قال أبي : هذا حديث له علة قل من يفهمها.

روى هذا الحديث عبيد الله بن عمرو عن إسحاق بن أبى فروة [52] عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وعبيد الله بن عمرو كنيته أبو وهب، وهو أسدى [53] فكأن بقية بن الوليد كنى عبيد الله بن عمرو ونسبه الى بني أسد لكيلا يفطن به حتى إذا ترك إسحاق بن أبى فروة من الوسط لا يُهتدى له، وكان بقية من أفعل الناس لهذا [54].

ومن بين الذين عرفوا بممارستهم لهذا النوع أيضا بقية بن الوليد، والوليد بن مسلم وصفوان بن صالح، ومحمد بن المصفى، وسليمان الأعمش، وسفيان الثوري، وهشيم بن بشير وإبراهيم بن عبد الله المصيصي، وأما ما اتهم به إمام دار الهجرة فليس ذلك بتدليس تسوية بل مجرد إرسال كان مالك بن أنس يفعله رغبة في الاختصار لا بقصد التسوية كما شهد له بذلك أكثر من عالم [55]، ومنهجه في الموطأ خير شاهد على ذلك.

يبدو من خلال ما سبق ذكره أن تدليس التسوية يستوجب توفر السماع واللقي لا مجرد المعاصرة، كما أن محترفه في منتهى الحرص على عدم استعمال صيغ تحمّلٍ تفيد السماع لكي لا يتحول في نظر علماء

(51) اخرجه الخطيب البغدادي في الكفاية في علم الرواية، ص 364.

(52) اسحاق بن محمد بن اسماعيل بن أبي فروة المدني، ص (226هـ/ 840 هـ) صدوق وصاحب حديث، وبالرغم من أن البخاري قد روى عنه في غير الجامع الصحيح فإن أبا دود السجستاني والنسائي لم يوثقاه. انظر: ميزان الاعتدال، 198/1 ـ 199.

(53) عبيد الله بن عمرو أبو وهب الأسدي، وثقه يحيى بن معين والنسائي، وقال أبو حاتم الرازي : لا أعرف له حديثا منكرا، وقال ابن سعد : كان ثقة صدوقا ،كثير الحديث، ولم يكن أحد ينازعه في الفتوى في دهره. انظر : تهذيب التهذيب، 38/7.

(54) علل الحديث ومعرفة الرجال، 154/2 ـ 155.

(55) النكت على كتاب ابن الصلاح، 218/2 ـ 220.

الجرح والتعديل الى كذاب، ولذلك تراه يلتجئ الى صيغ توهم السماع من غير أن يدل عليه.

ويعتبر تدليس التسوية من أسوء أنواع التدليس لشدة خفائه أولا، ولما يتسبب فيه من متاعب ثانيا فضلا عما يتطلب الوقوف عليه من جهود مضنية مع وجوب توفر الخبرة الطويلة بصناعة الإسناد، والمعرفة الدقيقة بعلمي العلل وأحوال الرجال، ولذلك فقد عده العراقي نوعا ثالثا مستقلا بذاته الى جانب تدليس الإسناد وتدليس الشيوخ [56].

ب ـ تدليس العطف وهو أن يصرح الراوي بالتحديث عن أحد شيوخه، ويعطف عليه شيخا آخر له دون أن يكون سمع ذلك المروي منه سواء اشتركا في الرواية عن شيخ واحد أو لم يشتركا [57].

ومن شواهد ذلك أن جماعة من أصحاب هُشيم بن بشير اجتمعوا يوما على أن لا يأخذوا منه التدليس، فقطن لذلك فكان يقول في كل حديث يذكره حدثنا حصين [58] ومغيرة [59] عن إبراهيم [60] فلما فرغ قال لهم : هل دلست لكم اليوم ؟ قالوا : لا، فقال لهم : لم أسمع من

(56) انظر : التقييد والإيضاح في شرح مقدمة ابن الصلاح، ص 95 ـ 96.

(57) انظر : فتح المغيث شرح الفية الحديث للعراقي، 173/1.

(58) هو حصين بن عبد الرحمن أبو الهذيل السلمي الكوفي، شهد له أكثر من عالم بالثقة والثبات. انظر : ميزان الاعتدال، 551/1 ـ 552.

(59) مغيرة بن مقسم، إمام ثقة مأمون إلا أن أحمد بن حنبل لين روايته عن إبراهيم النخعي مع أنها في الصحيحين. ولذلك كان ابن فضيل يقول عنه : كان يدلس فلا يكتب إلا ما قال حدثنا إبراهيم. انظر : ميزان الاعتدال، 164/4 ـ 165.

(60) هو ابراهيم بن يزيد النخعي، أحد أعلام التابعين إلا أنه لم يصح له سماع من أحد الصحابة، وقد استقر الامر على أنه حجة إلا فيما أرسله عن عبد الله بن مسعود فإنه ليس كذلك، وله في صحيح مسلم 107 رواية بين متصلة و معنعنة. انظر : ميزان الاعتدال، 74/1ـ 75.

مغيرة حرفا مما ذكرته إنما قلت حدثني حصين ومغيرة غير مسموع لي [61].

ج - تدليس الإسقاط وهو أن يسقط المحدث الراوي الذي روى عنه مباشرة مضيفا ما رواه إلى من لم يسمعه منه، ومثال ذلك ما ذكره الحاكم قال : أخبرنا إسماعيل بن محمد بن الفضل الشعراني قال حدثنا جدي قال حدثنا كثير بن يحيى قال حدثنا أبو عوانة [62] عن الأعمش عن إبراهيم التيمي [63] عن أبيه عن أبي ذر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: فلان في النار ينادي : يا حنان، يا منان [64].

قال أبو عوانة : قلت للأعمش سمعت هذا من إبراهيم ؟ قال : لا، حدثني به حكيم بن جبير [65] عنه " [66]. وهكذا فقد أسقط الأعمش حكيم بن جبير من سلسلة الإسناد، وأضاف ما رواه مباشرة إلى إبراهيم التيمي دون أن يكون قد سمع الحديث منه.

د - تدليس القطع او ما يسمى أيضا بتدليس الحذف وهو أن يحذف الراوي الصيغة، مقتصرا على ذكر اسم الشيخ لا غير كأن يقول : الزهري

(61) الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، ص 105.

(62) هو الوضاح بن عبدالله اليشكري الواسطي (176 هـ / 792م) انظر: تهذيب التهذيب، 11/ 103 - 106.

(63) ابراهيم بن يزيد بن شريك التيمي الكوفي (94 هـ /712م) وثقه يحيى بن معين وأبو زرعة الرازي. انظر: تهذيب التهذيب، 154/1.

(64) أخرجه الحاكم النيسابوري في، معرفة علوم الحديث، ص 105.

(65) حكيم بن جبير الأسدي الثقفي الكوفي، قال أحمد بن حنبل : ضعيف، منكر الحديث، وذكر يحيى بن معين وأبو داود السجستاني أنه ليس بشيء، وقال الدارقطني : متروك، أخاف النار إن أحدث عنه، كما اتهمه الجوزجاني بالكذب. انظر ميزان الاعتدال، 583/1 - 584، تهذيب التهذيب، 385/2.

(66) معرفة علوم الحديث، ص 105.

عن أنس بن مالك، ومن شواهد ذلك ما ذكره الحاكم قال : أخبرني محمد بن أحمد الذهلي قال حدثنا إبراهيم بن محمد السكري قال حدثنا علي بن خشرم قال : قال لنا ابن عيينة عن الزهري، فقيل له سمعته من الزهري ؟ فقال لا، لم أسمعه من الزهري، ولا ممن سمعه من الزهري، حدثني عبد الرزاق [67] عن معمر [68] عن الزهري [69].

هـ - تدليس السكوت وحقيقته أن يذكر المدلس صيغة التحمل، ثم يسكت قليلا ثم يقول قال فلان [70]. ومن شواهد ذلك أن عمر بن علي بن عطاء المقدمي البصري [71] كان يقول سمعت وحدثنا، ثم يسكت، ثم يقول هشام بن عروة، والأعمش [72].

---

(67) هو عبد الرزاق بن همام الحميري أبو بكر الصنعاني (221هـ/835م)، وثقه أكثر من عالم، انظر : تهذيب التهذيب، 6/278 - 281.

(68) معمر بن راشد الأزدي أبو عروة البصري (153هـ /770م )، قال ابن معين : هو من أثبتهم في الزهري وهو ما شهد له به يعقوب بن شيبة وغيره من علماء الجرح والتعديل. انظر : تهذيب التهذيب، 10/218 - 220.

(69) الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، ص 105، والزهري هو محمد بن مسلم بن شهاب الزهري المدني (125هـ /742م) الفقيه المدني، نزيل الشام، المشهور بالإمامة والجلالة، أحد الأئمة الأعلام وعالم الحجاز والشام، كان وتدا من أوتاد الحديث النبوي في زمانه، نالت مروياته القبول عند جل العلماء وفي مقدمتهم البخاري ومسلم، قال الذهبي : محمد بن مسلم الزهري الحافظ الحجة كان يدلس في النادر، وقد وصفه الشافعي والدار قطني وغير واحد بذلك إلا أن جل العلماء التزموا بقبول كل ما عنعنه عمن سمع منه، أما ما عنعنه عمن لم يسمع منه فيحتاج الى إثبات السماع. انظر : تهذيب التهذيب، 9/395 - 399.

(70) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، 3/214.

(71) عمر بن علي المقدمي (190هـ /805م) قال ابن سعد : ثقة. ذكر له مسلم في الجامع الصحيح حديثا مقرونا بغيره. كان من المغالين في التدليس، ولذلك رفض أبو حاتم الاحتجاج به قائلا : "لولا تدليسه لحكمنا له إذا جاء بزيادة غير أنا نخاف أن يكون أخذها عن غير ثقة". انظر : ابن سعد، الطبقات الكبرى، تحقيق محمد عطا، دار الكتب العلمية ببيروت، ط 1، 1401هـ/1990م، 7/212، تهذيب التهذيب، 3/214.

(72) تهذيب التهذيب، 3/214، وللاستزادة انظر : فتح المغيث شرح الفية الحديث للعراقي، 1/ 173.

و ـ تدليس الصيغ وهو أن يذكر الراوي صيغة التحمل عن شيخه على غير ما تواضع عليه أهل الاصطلاح كأن يصرح بالإخبار في الإجازة، وهو ما كان يفعله أبو نعيم [73]، أو بالتحديث في الوجادة كما كان يصنع إسحاق بن راشد الجزري [74].

## الفرق بين تدليس الإسناد والمرسل الخفي :

يرى الكثير من المحدثين أن رواية الراوي عمن عاصره ولقيه ما لم يسمع منه إن كان موهما السماع فهو تدليس إسناد، أما إذا روى عمن عاصره ولم يسمع منه فهو الإرسال الخفي.

وهو ما اختاره ابن حجر حيث أشار أن ما ذُكر بالتدليس أو الإرسال بالصيغة الموهمة للسماع عمن لقيه فهو تدليس، أما إذا روى عمن أدركه ولم يلقه فهو المرسل الخفي، واما إذا روى عمن لم يدركه فهو مطلق الإرسال [75]. قال العسقلاني "والفرق بين المدلس والمرسل الخفي دقيق حصل تحريره بما ذكرنا هنا، وهو أن التدليس يختص بمن روى عمن

(73) هو أحمد بن عبدالله بن أحمد أبو نعيم الإصبهاني (430 هـ/ 1038م) الإمام الحافظ الثقة، صاحب كتاب المستخرج على الصحيحين .. قال الخطيب البغدادي : رأيت لأبي نعيم أشياء يتساهل فيها، منها أنه يطلق في الإجازة "أخبرنا" ولا يبين. وقال ابن حجر : كانت له إجازة من أناس أدركهم ولم يلقهم، فكان يروي عنهم بصيغة "أخبرنا" ولا يبين كونها إجازة، لكنه كان إذا حدث عمن سمع منه يقول : حدثنا، سواء ذلك قراءة أو سماعا، وهو اصطلاح له تبعه عليه بعضهم، وفيه نوع تدليس لمن لا يعرف ذلك "انظر : ميزان الاعتدال، 111/1.

(74) انظر : فتح المغيث، 172/1، وإسحاق بن راشد الجزري أبو سليمان الحران، قال أبو الوليد الطيالسي : حدثني صاحب لي من أهل الري يقال له أشرس، قال قدم علينا محمد بن اسحاق فكان يحدثنا عن اسحاق بن راشد فقدم علينا اسحاق بن راشد فجعل يقول حدثنا الزهري، حدثنا الزهري، قال فقلت له أين لقيت الزهري ؟ قال : لم القه مررت ببيت المقدس فوجدت كتابا له. انظر: تهذيب التهذيب، 201/1 ـ 202.

(75) انظر : النكت على كتاب ابن الصلاح، 623/2.

عرف لقاؤه إياه، فأما إن عاصره، ولم نعرف أنه لقيه فهو المرسل الخفي" [76].

وتبعا لذلك فالصنفان وإن اشتركا في الانقطاع فانهما يختلفان من وجه آخر إذ يكفى في المرسل الخفي مجرد المعاصرة بين الراوي ومن أرسل عنه على حد رأي ابن حجر ومؤيديه بينما يتأكد في التدليس ثبوت التقاء المدلس بمن دلس عنه، وروايته عنه غير ما دلسه عنه. يقول نور الدين عتر مبرزا أوجه الاختلاف :

- "إن المدلس يروي عمن سمع منه أو لقيه ما لم يسمعه منه بصيغة موهمة للسماع، واما في المرسل الخفي فإنه يروي عمن لم يسمع منه ولم يلقه إنما عاصره فهما متباينان.

- إن التدليس إيهام سماع ما لم يسمع، وليس في الإرسال إيهام، فلو بين المدلس أنه لم يسمع الحديث من الذي دلسه عنه لصار الحديث مرسلا لا مدلسا" [77].

وأما من أكتفى من العلماء في التدليس بمجرد المعاصرة دون اشتراط اللقي فإنه جعل بذلك الحديث المدلس والمرسل الخفي بمثابة نوع واحد، وهو ما نبه إليه ابن حجر "ومن أدخل في تعريف التدليس المعاصرة، ولو بغير لقي لزمه دخول المرسل الخفي في تعريفه، والصواب التفرقة بينهما. ويدل على أن اعتبار اللّقي في التدليس لابد منه إطباق أهل العلم بالحديث على أن رواية المخضرمين كأبي عثمان المهدي، وقيس بن أبي حازم عن النبي صلى الله عليه وسلم من قبيل الإرسال لا من قبيل

(76) نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ص 43.

(77) نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر بدمشق، ط 3، 1401 هـ/1981م، ص 387.

التدليس، ولو كان مجرد المعاصرة يكفي له في التدليس لكان هؤلاء مدلّسين لأنهم عاصروا النبي صلى الله عليه وسلم قطعا، ولكن لم يعرف هل لقوه أم لا ؟ وممن قال باشتراط اللّقي في التدليس الإمام الشافعي، وأبو بكر البزار، وكلام الخطيب في الكفاية يقتضيه، وهو المعتمد" [78].

وخلاصة القول أن تدليس الإسناد يتفرع الى أنواع عدة لكل نوع خصائصه، لذلك وجب الحذر وعدم توحيد المعايير في التعامل معها بسبب ما يتطلبه إثبات أو دفع كل نوع منها من أدلة بالتتبع الرصين لأحوال المعني، والسبر الدقيق لمروياته.

### ثانيا : تدليس الشيوخ :

وهو أن يروي المدلّس عن شيخ حديثا سمعه منه فيسميه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يُعرف به كي لا يُعرف [79]، ونظرا لكثرة صور هذا القسم فسنكتفي بالإشارة إلى ما كان منها أكثر تداولا :

أ ـ ما وقع فيه تغيير الاسم كتحديث مروان بن معاوية عن الحكم بن أبي خالد، وإنما هو في الحقيقة الحكم بن ظهير [80]. وقد ذكر الذهبي أن

(78) نزهة النظر شرح نخبة الفكر، ص 43.

(79) علوم الحديث، ص 74.

(80) الحكم بن ظهير الفزاري الكوفي (180هـ /796م) قال أبو زُرعة، وأبو حاتم، والبخاري، والنسائي وغيرهم متروك الحديث، وقال أبو داود : لا يكتب حديثه، انظر : ميزان الاعتدال، 571/1 ـ 472، تهذيب التهذيب، 368/2 ـ 369.

من المدلسين من كانوا يغيرون اسم محمد بن سعيد المصلوب [81] إذا حدثوا عنه فيقولون محمد بن حسان نسبة الى جده، ومحمد بن أبي قيس، ومحمد بن أبي حسان، وحمد بن أبي سهل، وحمد بن الطبري، ومحمد مولى بني هاشم، ومحمد الأردني ومحمد الشامي، ومحمد بن أبي زينب، ومحمد بن أبي زكريا، ومحمد بن أبي الحسن، وعن أبي عبد الرحمن الشامي، وربما قالوا عبد الرحمن، وعبد الكريم، وغير ذلك حتى يتسع الخرق" [82].

ب ـ ما غيرت فيه الكنية كتغيير عطية [83] لكنية الكلبي [84] من أبي النظر الى أبي سعيد [85] ليوهم الناس أنه يروي عن أبي سعيد الخدري [86].

(81) محمد بن سعيد بن حسان الأسدي المصلوب، كان من اشتهر بوضع الحديث بالشام، وقد سئل عن ذلك فقال لا بأس إذا كان كلاما حسنا أن تضع له إسنادا، وذكر الذهبي أنه غير اسمه على وجوه سترا له وتدليسا لضعفه. وذكر أحمد بن سوادة أن بعض الرواة قلبوا اسمه على مائة اسم وزيادة، وقال ابن حبان : كان يضع الحديث، ولا يحل ذكر اسمه إلا على وجه القدح فيه، وقال الحاكم : هو ساقط لا خلاف بين أهل النقل فيه. انظر : ميزان الاعتدال، 3/561 ـ 563، تهذيب التهذيب، 9/163 ـ 164.

(82) الكفاية في علم الرواية، ص 366.

(83) عطية بن سعد بن جادة العوفي الكوفي (111 هـ / 729م) ينتمي الى طبقة التابعين، ضعفه أكثر من عالم، وقال ابو داود : ليس بالذي يعتمد عليه. انظر : تهذيب التهذيب، 7/200 ـ 202.

(84) هشام بن محمد بن السائب الكلبي، يلقب بأبي المنذر (204 هـ / 819م)، قال أحمد : إنما كان صاحب سمر ونسب، ما ظننت أن أحدا يحدّث عنه، وقال الدارقطني : متروك، وقال البلاذري : هشام لا يوثق به. انظر : ميزان الاعتدال، 4 / 304 ـ 305، ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ببيروت، ط 3، 1406هـ / 1986م، 6/196.

(85) انظر : تهذيب التهذيب، 7/201.

(86) الكفاية في علم الرواية، ص 366.

ج ـ ما غيرت فيه النسبة من الأب الى الجد كنسبة أبي بكر بن مجاهد الإمام المقرئ شيخه محمد بن الحسن النقاش [87] الى جده بدل أبيه إذ كان يقول حدثنا محمد بن سند نسبة الى جد له [88].

د ـ ما غيرت فيه النسبة من النسب الى البلد كتغيير الحارث بن أبي أسامة لنسبة أبي بكر بن أبي الدنيا من الأموي الى الكوفي حيث كان يقول في موضع حدثنا أبوكر الأموي وفي موضع ثان حدثنا أبو بكر بن سفيان الكوفي [89].

هـ ـ ما غيرت فيه النسبة من بلد الى بلد كتغيير أبي عبيدة المرزباني لنسبة محمد بن يحيى من الصولي الى الجرجاني [90].

و ـ ما غُير فيه الاسم أو الكُنية أو النسب الى أكثر من تغيير، ومن شواهد ذلك ما كان يفعله الخطيب البغدادي في اطار التفنن في ذكر شيوخه دون قصد التدليس ـ فيما أعتقد ـ إذ كان مرة يقول أخبرنا الحسن بن محمد الخلال، ومرة أخبرنا الحسن بن أبي طالب، ومرة أخبرنا أبو محمد الخلال، والجميع واحد [91].

هذه بعض انواع تدليس الشيوخ التي كان يحترفها البعض لأكثر من غرض، وهو ما أحدث ـ في غياب أهل التخصص ـ

(87) محمد بن الحسن بن محمد النقاش الموصلي (351 هـ /962م) كان يكذب في الحديث، والغالب عليه القصص، وقال الخطيب البغدادي : في حديثه مناكير بأسانيد مشهورة. انظر : الطبقات الكبرى، 183/12.

(88) علوم الحديث، ص 74.

(89) الكفاية في علم الرواية ص 369.

(90) م.ن، ص 369.

(91) فتح المغيث شرح الفية الحديث للعراقي، 180/1.

الحيرة في نفوس الكثيرين ممن لا معرفة لهم بالحديث النبوي، ولا دراية لهم بعلومه.

## التدليس والمدلسون في صحيحي البخاري ومسلم :

مما لا شك فيه أن التدليس بنوعيه قد تسلل بنسب متفاوتة الى الكثير من المصنفات الإسلامية، ولقد تولى العديد من أعلام المحدثين كشف الكثير من الأحاديث المدلسة، وتحديد مرتكبيها، وبيان مواطنها.

كما لا يخفى على الكثيرين أن بعض المدلسين كقتادة بن دعامة السدوسي، وسليمان بن مهران الأعمش، وغيرهما قد وردت أسماؤهم في كل من صحيحي البخاري ومسلم [92] بالإضافة الى ما تضمناه من الأحاديث المعنعنة [93]، وهو ما أثار انزعاج ممن لا دراية لهم بمنهج البخاري ومسلم في تحمل الحديث وروايته في صحيحيهما [94].

(92) وعددهم لا يتجاوز في الصحيحين بضعا وستين نفسا كما ذكر ابن حجر في النكت، 644/2.

(93) للاستزادة انظر : النووي، ما تمس إليه حاجة القاري لصحيح البخاري، تحقيق علي عبد الحميد، توزيع دار الباز للنشر والتوزيع بمكة المكرمة، (د ت )، النيسابوري الحاكم، المستدرك على الصحيحين، دار الكتاب العربي ببيروت، (د ت)، أبو الوليد الباجي (474هـ / 1081م) الجرح والتعديل لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، تحقيق ودراسة أبولبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع، ط 1، 1406هـ/ 1986م. ابن الصلاح، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، دراسة وتحقيق موفق عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، ط 1، 1404هـ / 1984م. الحلبي علي، دراسات علمية في صحيح مسلم، دار الهجرة بالرياض، ط 1، 1412هـ / 1992م. ، الكردي اسماعيل، نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث، الأوائل للنشر والتوزيع بدمشق، ط 1، 2002 هـ / 1423م.

(94) انظر : المقدسي أبو الفضل محمد بن طاهر (507 هـ / 1113م)، شروط الأئمة الستة، دار الكتب العلمية ببيروت، ط 1، 1405هـ / 1984م. الحازمي أبو بكر محمد بن موسى (584هـ / 1188م) شروط الأئمة الخمسة، دار الكتب العلمية ببيروت، ط 1، 1405 هـ / 1984م.

وبالعودة الى الكتابين تبين أن علماء الحديث قد انتبهوا إلى هذه المسألة منذ وقت مبكر وانقسموا بشأنها الى فريقين :

**الفريق الأول :** ومن أبرز عناصره ابن الصلاح [95]، والنّووي[96]، والعلائي [97]. يرى أصحابه، ومن سلك مسلكهم أن العنعنة في الصحيحين محمولة على الاتصال والصحة لتيقنهم من ثبوت سماع المدلس عن شيخه.

**الفريق الثاني :** ومن أبرز ممثليه ابن دقيق العيد، وابن حجر، وعموم من اقتدى بهم، وهؤلاء ينادون بوجوب التعامل مع المدلس في الصحيحين وبقية الموسوعات الحديثية وفق الضوابط نفسها لدفع الشك باليقين، ومقارعة المتحفظين والمناوئين بالحجة والبرهان لاسيما وأن الموسوعتين تمثلان أكثر المراجع الحديثية قدسية لدى جل المسلمين لما احتوتا عليه من مادة حديثية الى جانب ما عرف به البخاري ومسلم من نزاهة ودقة وأمانة في تحمل الحديث لاسيما في صحيحيهما كما صرحا بذلك.

ومن أروع ما صدر عن أصحاب الرأي ما صرح به ابن دقيق العيد "لابد من الثبات على طريقة واحدة، إما القبول مطلقا في كل كتاب، أو الرد مطلقا في كل كتاب، وأما التفرقة بين ما في الصحيح من ذلك، وما خرج عنه، فغاية ما يوجه به أحد الأمرين :

إما أن يُدّعى أن تلك الأحاديث عرف صاحب الصحيح صحة السماع فيها، وهذه إحالة على جهالة، وإثبات أمر بمجرد الاحتمال، وإما أن يدّعي أن الإجماع على صحة ما في الكتابين دليل على وقوع السماع

(95) علوم الحديث، ص 75.

(96) انظر : تقريب النووي، ص 191.

(97) جامع التحصيل في أحكام المراسيل، ص 130.

في هذه الأحاديث، وإلا لكان أهل الإجماع مجمعين على الخطأ وهو ممتنع" [98].

وهذا ما أكده ابن حجر "وأما دعوة الانقطاع فمرفوعة عمن أخرج لهم البخاري لما علم من شرطه، ومع ذلك فحكم من ذكر من رجاله بتدليس، أو إرسال أن تُسبَر أحاديثهم الموجودة عنه بالعنعنة، فإن وجد التصريح بالسماع فيها اندفع الاعتراض وإلاّ فلا" [99].

وخلاصة القول أن المجمع عليه عند العارفين بالمسألة بعد جردهم لما ورد من أحاديث مدلسة في الصحيحين على مستوى الأصل، أن كل ذلك محمول على ثبوت السماع فيه، وهو في عداد المقبول لأحد الأسباب التالية :

- أن يكون المدلِس في الصحيحين من أصحاب المرتبة الأولى أو الثانية من مراتب المدلسين، ورواية هؤلاء محمولة على الاتصال سواء صرحوا بالسماع أو لم يصرحوا.
- مجيء الحديث المدلّس من طريق ثان أو أكثر في الموسوعة نفسها مصرحا فيه بالسماع.
- ورود الحديث المدلّس خارج الجامع الصحيح مصرحا فيه بالسماع.
- اقتران رواية المدلِس عن شيخه بغيره.
- أن يكونَ المدلِس من أثبت الرواة في شيخه الذي دلس عنه.

(98) النكت على كتاب ابن الصلاح، 635/2.

(99) ابن حجر، هدي الساري مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري، دار المعرفة ببيروت، (د ت)، ص 385.

- أن تقع متابعة المدلِس من طرف غير المدلِس بما يزيل شبهة التدليس.
- أن يكون ما وقع تدليسه من المتابعات والشواهد لا من أصل أحد الصحيحين.
- أن يكون الحديث المدلَس من الموقوف أو المقطوع وبما لا علاقة له بمقصد الشيخين في صحيحيهما.
- أن يكون التدليس تدليس شيوخ، وهذا لا يلتفت إليه في حالة حصوله لأن كل شيوخ البخاري ومسلم من المشهود لهم بالثقة والعدالة والضبط.

وهكذا يتضح أن ما أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما من أحاديث مدلسة محمول على ثبوت السماع فيها بنسبة عالية جدا، وهو ما جزم به النووي "فقد قدمنا في مواضع من هذا الشرح - والمقصود بذلك شرحه لصحيح مسلم - أن ما رواه البخاري ومسلم عن المدلسين وعنعنوه، فهو محمول على أنه ثبت من طريق آخر سماع ذلك المدلس هذا الحديث ممن عنعنعن عنه، وأكثر هذا أو كثير منه، يذكر مسلم وغيره سماعه من طريق آخر متصلا به" [100].

## الأغراض الحمالة على التدليس :

كنا قد أشرنا في مستهل هذا البحث أن ظاهرة التدليس برزت في عهد التابعين ثم أخذت في التوسع والانتشار.

ويبدو أن هدف أغلب التابعين كان يتمثل بالأساس في العمل على ترشيد الدعوة بابتكار طرق جديدة من أجل إتصال وتواصل أسرع دون المس بالثوابت إلا أن البعض ممن خلفهم من المتحمسين لمواصلة هذه المسيرة

(100) النووي محي الدين بن شرف، شرح صحيح مسلم، دار الكتاب العربي، بيروت، 1407هـ/ 1987م، 5/51- 52.

سارعوا الى ابتداع طُرق ملتوية، ونهج سُبل وعرة مما أثار شكوكا، وأثار بلبلة لم يكن المسلمون في حاجة إليها، يقول الحاكم النيسابوري "ففي الأئمة المذكورين بالتدليس من التابعين جماعة وأتباعهم، فإن غرضهم من ذكر الرواية أن يدعوا الى الله عز وجل فكانوا يقولون : قال فلان لبعض الصحابة، فأما غير التابعين فأغراضهم فيه مختلفة" [101]. ويمكن تلخيص مختلف تلك البواعث في الآتي :

- محاولة المدلّس اختبار غيره في معرفة الرجال وأحوالهم [102]. قال ابن دقيق العيد "إن في تدليس الشيخ الثقة مصلحة، وهي امتحان الأذهان، واستخراج ذلك، وإلقاؤه الى من يراد اختبار حفظه ومعرفته بالرجال" [103].

- رغبة المدلِس في تنويع اسم أحد شيوخه بالرغم من كثرتهم، من باب التفنن في الرواية.

- رغبة المدلس في اختصار السند بنسبة الرواية إلى أعلى من يمكن أن تنسب إليه من الثقات من باب طلب العلو في الإسناد الذي كان منتهى أمل كل راو لاسيما المتأخرين منهم [104]. ومن شواهد ذلك ما كان يفعله سفيان بن عيينة وسواه من الثقات، وقد سئل الدارقطني يوما عن تدليس ابن جريج فقال : يجتنب أما ابن عيينة، فإنه يدلس عن الثقات [105].

(101) معرفة علوم الحديث، ص 104.

(102) انظر : معرفة علوم الحديث، ص 105.

(103) فتح المغيث شرح الفية الحديث للعراقي، 181/1.

(104) انظر : الكفاية في علم الرواية، ص 358.

(105) فتح المغيث شرح الفية الحديث للعراقي، 174/1.

- حرص المدلّس على إخفاء إكثاره من الرواية عن نفس الشيخ مما يتطلب منه عدم ذكره على صورة واحدة [106].

- محاولة المدلّس إيهام غيره تفرده بالرواية عمن تأخرت وفاته [107]، من ذلك أن الحارث بن أبي أسامة روى عن أبي بكر بن عبدالله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن أبي الدنيا، ونظرا لكون الحارث كان أكبر منه فقد ذكره مرة باسم عبيد الله بن عبيد، وفي مناسبة ثانية بعبد الله بن سفيان وفي موقع آخر بأبي بكر بن سفيان، وفي آخر بأبي بكر الأموي. قال الخطيب البغدادي معلقا "وذلك خلاف موجب العدالة ومقتضى الديانة من التواضع في طلب العلم وترك الحمية في الأخبار بأخذ العلم ممن أخذه" [108].

- تعمد المدلّس تغيير اسم شيخه بسبب تشنج العلاقة بينهما أحيانا كالذي وقع بين البخاري وشيخه محمد بن يحي الذهلي [109] مما دفع بالتلميذ الى أن يقول تارة حدثنا محمد، وتارة أخرى محمد بن عبد الله ناسبا إياه الى جده في حين كان عليه أن ينسبه الى أبيه يحيى [110].

- رغبة المدلّس حرمان الباحث من التعرف عمن دلّس عنه بسبب كثرة عيوبه، وهذا من أسوء أنواع التدليس. يقول الذهبي "ولهم في ذلك

(106) انظر: علوم الحديث، ص 76.

(107) انظر : الكفاية في علم الرواية، ص 365.

(108) م.ن، ص 358.

(109) ابو عبد الله الإمام الحافظ (258 هـ/ 871م) انتهت إليه مشيخة العلم بخراسان مع الفتوى والدين ومتابعة السنن. انظر: تذكرة الحفاظ، 530/2.

(110) فتح المغيث شرح الفية الحديث للعراقي، 180/1.

أغراض : فإن كان لو صرح بمن حدثه عن المسمى، لعرف ضعفه، فهذا غرض مذموم وجناية على السنة" [111].

- محاولة المدلّس الارتقاء بالحديث الى درجة أفضل تحقيقا لأهدافه [112].

ومما لا شك فيه أن ما ذكر من أغراض تبقى متفاوتة من حيث الكراهة والذم، فمنها ما تشتد كراهته حتى تتجاوز ذروتها منتهية الى الحرمة كأن يكون الغرض الحامل على التدليس إخفاء ضعف راو بإسقاطه من السند أو بتغيير اسمه كي لا يُعرف، ومنها ما تتردد كراهته بين الشدة والخفة بحسب قربه أو بعده من أحد الطرفين. قال ابن الصلاح "ويختلف الحال في كراهته ذلك بحسب الغرض الحامل عليه" [113]، وهو ما أكده النووي وغيره [114].

وعلى العموم فإن ما حصل من تدليس قد أثار حفيظة الكثيرين، كما ظل على الدوام منطلقا للتشكيك في عدد لا بأس به من الأحاديث المقبولة، لذلك يتوجب على كل باحث في هذا المجال ملازمة الحذر، والتحلي بالصبر لتمييز الغث من السمين من أجل إتخاذ مواقف عادلة، وإصدار أحكام منصفة حتى لا يُتهم أحد أو يُبرأ آخر دون دليل بيّن وبرهان قاطع كما نبّه الى ذلك ابن حجر [115].

(111) الذهبي، الموقظة في علم الحديث، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية (د ت)، ص 47.

(112) انظر: الكفاية في علم الرواية، ص 365.

(113) علوم الحديث، ص 76.

(114) انظر : التقريب بشرح السيوطي، 191/1 - 192، ابن كثير (774 هـ / 1372م)، إختصار علوم الحديث، مكتبة دار التراث بالقاهرة، ط 3، 1399هـ / 1979م، ص 45.

(115) انظر : نزهة النظر شرح نخبة الفكر، ص 43.

**مراتب المدلسين :**

نظرا لما أحدثه ظهور هذا الصنف من الرواة من حيرة في النفوس، وما انجر عن تصرفات بعضهم من مواقف ومتاعب فقد اتجهت عناية علماء الحديث الى الكشف عن أحوالهم، وتحديد مراتبهم وفق معايير علمية دقيقة وضوابط أخلاقية صارمة :

**المرتبة الأولى** وتضم من كان التدليس منهم نادرا جدا مثل أيوب السختياني [116] وعبد الله بن وهب المصري [117]، ومرويات هؤلاء محمولة على الاتصال سواء صرحوا فيها بالسماع أو لم يصرحوا.

**المرتبة الثانية** وتشمل أولئك الذين كان التدليس منهم قليلا جدا فضلا عن علو منزلتهم العلمية وتبحرهم في تخصصهم، الأمر الذي جعل كبار العلماء لا يترددون في قبول مروياتهم والاحتجاج بها بقطع النظر عن تصريحهم فيها بالسماع أو عدمه، ومن هؤلاء الحسن البصري [118]،

(116) أيوب بن أبي تميمة السختياني أبو بكر البصري (131هـ / 748م) كان يلقب بسيد شباب أهل البصرة، بل وبسيد الفقهاء في زمانه، قال ابن سعد : كان ثقة ثبتا في الحديث جامعا كثير العلم حجة عدلا، و قال أبو حاتم : ثقة لا يسأل عن مثله، وهو أثبت الناس في نافع، وقد روى له كبار المحدثين، من ذلك أن مسلما ذكر له في جامعه 186رواية، انظر : تهذيب التهذيب، 348/1 - 349.

(117) عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي المصري (197هـ / 812م) قال أحمد: صحيح الحديث، يفصل السماع من العرض، والحديث من الحديث، ما أصح حديثه وأثبته. كان مرجع المالكية بعد وفاة مؤسس المذهب وموطنه يزيد على كل من روى عن مالك، كما أن أغلب حديث أهل الحجاز ومصر يدور على رواية ابن وهب، وقد وثقه جل العلماء مع اتهام ابن سعد له بالتدليس. انظر: تهذيب التهذيب، 65/6 - 67.

(118) الحسن البصري (110هـ / 728م) من كبار ائمة التابعين، كان شيخ أهل البصرة، ثقة، كان يدلس عن الصحابة دون غيرهم، وقد أطبق جل العلماء على الاحتجاج بما رواه عن غيره من التابعين لأنها محمولة على الاتصال ذكر له مسلم في الجامع 25 رواية انظر : تهذيب التهذيب، 231/2 - 236.

ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري، وسفيان الثوري [119] وغيرهم ممن لم يسرفوا في التدليس، وإن دلسوا فلا يدلسون إلا عن الثقات.

**المرتبة الثالثة** وقد خصت بمن أكثروا من التدليس غير مقتصرين عن الثقات من الضعفاء والمجهولين كابن جريج [120]، وقتادة [121]، وهُشيم بن بشير، والوليد بن مسلم الدمشقي [122]، وعمر بن علي المقدمي، وهؤلاء وإن اختلفت مواقف العلماء بشأنهم فالأرجح أن لا يقبل من مروياتهم إلا ما صرحوا فيه بالسماع.

---

(119) سفيان بن سعيد الثوري أبو عبد الله الكوفي (161هـ / 777م) لقب بأمير المؤمنين في الحديث، وكان يحيى ابن معين لا يقدم عنه في زمانه أحدا في الفقه والحديث والزهد، وكان يقول : ما خالف أحد سفيان في شيء إلا كان القول قول سفيان. ولذلك فقد عد ممن يستغنى عن تزكيته مع المعرفة والإتقان والحفظ والضبط والورع انظر : تهذيب التهذيب، 4/99 - 102.

(120) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج المكي (150هـ/767م) أحد الرواة المكيين الثقات بشهادة أكثر من عالم، كان يدلس ويرسل، قال أحمد بن حنبل : إذا قال ابن جريج قال فلان، وقال فلان، وأخبرت، جاء بمناكير وإذا قال أخبرني وسمعت فحسبك به، وقال يحيى بن سعيد القطان : كان ابن جريج صدوقا، فإذا قال حدثني فهو السماع وإذا قال : أنبأنا أو أخبرني فهو قراءة، وإذا قال : قال، فهو شبه الريح، ولا يستثنى من ذلك إلا ما قال فيه : قال عطاء - ابن رباح -، فإن ذلك يفيد الإتصال وإن لم يبين، باعتباره أثبت الناس في عطاء بن رباح، ومن أكثر الملازمين له، ولذلك لم يذكر له مسلم في الجامع إلا ما رواه عن عطاء. انظر، سير اعلام النبلاء، 6/328، تهذيب التهذيب، 6/406.

(121) قتادة بن دعامة السدوسي البصري (117 هـ /735م) كان يكثر من الإرسال ومن المشهورين بالتدليس كما صرح بذلك أكثر من عالم، إلا أنه حجة إذا بين السماع كما ذكر الذهبي، وهو ما أكده شعبة بن الحجاج؛ كان قتادة إذا جاء بما سمع قال حدثنا، وإذا جاء بما لم يسمع قال : قال فلان. انظر : سير أعلام النبلاء 5/271، تهذيب التهذيب، 315 - 319.

(122) الوليد بن مسلم الدمشقي (961 هـ /811 م) عالم الشام، كان من الموصوفين بالتدليس الشديد مع الصدق، أورد له مسلم في الجامع إحدى واربعين رواية بين متصلة ومعنعنة، ولذلك فإن العلماء لم يقبلوا من مروياته إلا ما صرح فيه بالسماع، أو كان مما رواه عن شيخه الأوزاعي، الذي كان على معرفة كبيرة بمروياته بشهادة أكثر من عالم. انظر : تهذيب التهذيب، 11/133 - 136.

اما المرتبة الرابعة والأخيرة فقد شملت قوما ضعفوا بأمر آخر غير التدليس، وحديث هؤلاء مردود، ولو صرحوا بالسماع إلا من كان ضعفهم يسيرا كابن لهيعة [123] والليث بن أبي سليم [124] مثلا [125].

## حكم التدليس في الحديث النبوي :

التدليس بنوعيه مكروه، وإن كان تدليس الشيوخ أقل كراهة من تدليس الإسناد لأن المدلس لم يسقط أحدا بل اقتصر على توعير الطريق بقصد حرمان الباحث من معرفة من وقع التدليس عنه، ولذلك رأى أغلب العلماء أنه لا إشكال في قبول حديث المدلس تدليس الشيوخ إذا روى عن المعروفين [126].

أما تدليس الإسناد وفي مقدمته تدليس التسوية فهو كما سبقت الإشارة إليه من أسوء أنواع التدليس مما دفع بالعراقي إلى الجزم بأنه "قادح فيمن تعمد فعله" [127].

---

(123) عبد الله بن لهيعة الحضرمي المصري (194هـ/809م) كان شيخا صالحا، صدوقا، يدلس عن الضعفاء، وقد احترقت كتبه، واختلط في آخر أيامه. روى له أكثر من عالم كالبخاري ومسلم مقرونا بغيره، قال ابن حبان سبرت أخباره فرأيته يدلس عن أقوام ضعفاء على أقوام ثقات قد رآهم، ثم كان لا يبالي ما دفع اليه قراه سواء كان من حديثه أو لم يكن فوجب التنكب عن رواية المتقدمين عنه قبل احتراق كتبه لما فيها من الأخبار المدلسة عن المتروكين، ووجب ترك الاحتجاج برواية المتأخرين بعد احتراق كتبه لما فيها مما ليس من حديثه. انظر : تهذيب التهذيب، 322/5 ـ 331.

(124) ليث بن أبي سليم القرشي الكوفي (142هـ / 759م) أعلم اهل الكوفة بالمناسك إلا انه كان مضطرب الحديث لذلك كان سفيان لا يسميه لانه لا تقوم به حجة عند أهل الحديث إلا أن ابن عدي ذكر أن له أحاديث صالحة، وقد روى عنه شعبة والثوري، ومع الضعف الذي فيه يكتب حديثه، وقد روى له البخاري في التعليق كما روى له مسلم في المتابعات مقرونا بغيره. انظر : تهذيب التهذيب، 417/8 ـ 419.

(125) للاستزادة انظر : جامع التحصيل في أحكام المراسيل 112، تعريف أهل التقديس 23 ـ 24.

(126) انظر : النكت على كتاب ابن الصلاح، 628/2.

(127) التقييد والايضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، ص 97.

وبالعودة إلى مجمل ما صدر من مواقف عن كبريات المرجعيات الحديثية في ما يتعلق بحكم رواية المدلس يمكن الخروج بثلاثة مواقف متباينة :

**الموقف الأول** : رفض رواية المدلس مطلقا بقطع النظر عن تصريحه بالسماع أو عدمه وسواء دلس عن الثقات أو عن غيرهم اعتقادا من أصحاب هذا الرأي أن التدليس جرح نظرا لما يترتب عنه من تزييف للحقائق، وتشويه للنص الديني. يقول القاضي عبد الوهاب بن المخلص "التدليس جرح فيمن ثبت تدليسه، ولا يقبل حديثه مطلقا" [128].

**الموقف الثاني** : قبول رواية المدلس مطلقا صرح بالسماع أو لم يصرح باعتبار التدليس من قبل المراسيل فضلا عن كون التدليس لا يمثل لدى أصحاب هذا الموقف جرحا يحول دون اعتماده قال الخطيب "وقال خلق كثير من أهل العلم خبر المدلس مقبول لأنهم لم يجعلوه بمثابة الكذب، ولم يروا التدليس ناقصا للعدالة، وذهب الى ذلك جمهور من قبل المراسيل، زعما منهم أن نهاية أمره أن يكون التدليس بمعنى الإرسال" [129].

**الموقف الثالث : وقد اختار أصحابه التفصيل :**

أ ـ قبول رواية من كان التدليس منه نادرا، ولو كان بصيغة العنعنة، ورد رواية من كان الغالب عليه التدليس [130].

ب ـ قبول تدليس من دلس عن الثقات، ورد تدليس من دلس عن غيرهم، بشرط أن يكون المدلس قد التقى بمن دلس عنه وسمع منه، قال الخطيب "إذا دلس المحدث عمن لم يسمع منه ولم يلقه، وكان ذلك الغالب

(128) فتح المغيث شرح الفية الحديث للعراقي، 174/1.

(129) الكفاية في علم الرواية، ص 361.

(130) انظر : فتح المغيث شرح الفية الحديث للعراقي، 175/1.

على حديثه لم تقبل روايته، وأما إذا كان تدليسه عمن لقيه وسمع منه فدلس عنه ما لم يسمعه منه فذلك مقبول بشرط أن يكون الذي يدلس عنه ثقة" [131].

ج - قبول ما صرح فيه بالسماع، ورد غيره، وهو الذي اختاره الكثير من العلماء، قال الخطيب البغدادي "وقال آخرون خبر المدلس لا يقبل إلا أن يورده على وجه غير محتمل للإيهام، فإن أورده على ذلك قبل، وهذا هو الصحيح عندنا" [132]. قال العراقي :

والأكثـرون قبلـوا ما صرحـا ثقاتهـم بوصلـه وصححـا [133]

وهو ما أشار اليه ابن الصلاح "والصحيح التفصيل..... وعما رواه بلفظ محتمل لم يبين فيه السماع والاتصال، حكمه حكم المرسل وأنواعه، وأن ما رواه بلفظ مبين الاتصال نحو سمعت وحدثنا وأخبرنا وأشباهها مقبول محتج به" [134]، وهو الرأي المختار عند الكثير من المحدثين والفقهاء كالنووي [135]، وغيره [136].

ويبدو أن الدافع الأساسي للذين اتخذوا موقفا إيجابيا إلى حد ما من الحديث المدلس أن التدليس في نظرهم ليس كذبا، وإنما هو ضرب من الإيهام بلفظ محتمل كما ذكر ابن الصلاح [137]. وتبعا لذلك أخرج كبار

(131) الكفاية في علم الرواية، ص 361.

(132) الكفاية في علم الرواية، 361.

(133) فتح المغيث شرح الفية الحديث للعراقي، 169/1.

(134) علوم الحديث، ص 75.

(135) انظر : التقريب للنووي، 191/1.

(136) انظر : فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي، 178/1.

(137) علوم الحديث، ص 75.

علماء الحديث بمن في ذلك من عرفوا بكراهيتهم للتدليس عن عدد كبير من المدلسين كقتادة بن دعامة السدوسي، والأعمش سليمان بن مهران، والسفيانيين، وهُشيم بن بشير، وغيرهم من ذلك أن شعبة بن الحجاج المعروف بكراهيته للتدليس كان يقول "كنت أنظر إلى فم قتادة، فإذا قال حدثنا كتبت، وإذا قال حدث لم أكتب" [138]، ومما يؤثر عن عبد الله بن المبارك أنه كان يقول "كتبت عن الف ومئة شيخ ما فيهم أفضل من سفيان، وكان شعبة يقول : سفيان أحفظ مني" [139].

## ملاحظات ختامية :

أخذا بكل ما سبق ذكره بعين الاعتبار، نقول

**أولا** - ليس كل من وصف بالتدليس مدلسا كما هو الحال بالنسبة لعمر بن عبيد الطنافسي مثلا الذي أتهم بكثرة التدليس [140]، في حين أن المعني بذلك هو عمر بن علي بن عطاء بن مقدم المقدمي [141]، أما عمر بن عبيد الطنافسي فلم يصفه احد بذلك الا الحافظ إبن حجر العسقلاني الذي أعرض عن ذكره في طبقاته مما يؤكد عدم اقتناعه بما ذهب إليه في كتابه النكت.

**ثانيا** - نظرا لما تميز به ثلة من المحدثين من تفنن في رواية الحديث، وما خص بعضهم به نفسه من شروط فقد ذهب أغلب المحدثين الى رفض

(138) الكفاية في علم الرواية، ص 104.

(139) الذهبي محمد بن أحمد، تذكرة الحفاظ، دار إحياء التراث العربي ، (د ت)، 1/203 - 206.

(140) انظر : النكت على كتاب ابن الصلاح، 2 /641، وعمر بن عبيد بن أبي أمية الطنافسي أبو حفص الكوفي (185هـ/801م) شهد له اكثر من عالم بالصدق. انظر : ابن سعد، الطبقات الكبرى، 6/361.

(141) انظر : النكت على كتاب ابن الصلاح، 2/641.

إصرار البعض على رد الخبر المعنعن دون دليل بين لا سيما إذا كان الأمر يتعلق بأهل المرتبتين الأولى والثانية.

ومما يؤكد سلامة هذا الموقف أن هذا الرفض المطلق لم يحظ باهتمام أغلب المحدثين بمن في ذلك الداعين اليه قبل سواهم، فالإمام الشافعي على سبيل المثال كان نظريا من المتشددين في هذا المجال "ومن عرفناه دلس مرة فقد أبان لنا عورته في روايته... فقلنا لا نقبل من مدلس حديثاً حتى يقول فيه حدثني أو سمعت [142]، إلا أنه لم يتردد في رواية احاديث معنعة لابن جريح على سبيل الاحتجاج في أكثر من مناسبة دون الإشارة الى أن ابن جريج قد سمع هذا الخبر ممن حدث عنه" [143].

**ثالثا** - من أجل أن تكون المواقف منصفة والأحكام عادلة يجدر بمن يلج هذا الباب أن يتأكد أولا من مدى صحة الخبر قبل النظر في أحوال المعني، فإذا تحقق من صحة الخبر، وجب عليه تحديد نوع التدليس الذي ارتكب سيما اذ كان المدلس ممن اشتهر بممارسته لأكثر من نوع كما هو الحال للوليد بن مسلم، إذ من المعلوم أن كل نوع يعامل بخلاف غيره.

**رابعا** - ومما يتوجب على الباحث التثبت منه أيضا تبين هل أن الموصوف بالتدليس من المقلين أو من المكثرين لأن المقل لا يعقل أن يعامل معاملة المكثر. قال يعقوب بن شيبة السدوسي : سألت علي بن المديني عن الرجل يدلس أيكون حجة فيما لم يقل حدثنا ؟ قال : إذا كان الغالب عليه التدليس فلا حتى يقول حدثنا [144].

---

(142) الشافعي محمد بن إدريس، الرسالة، تحقيق وشرح أحمد شاكر، المكتبة العلمية ببيروت، (د ت).

(143) انظر : الرسالة، ص 330، 335، 439، 443.

(144) الكفاية في علم الرواية، ص 362.

وهو الأرجح - فيما نعتقد - لأن من كان مقلا الأصل في روايته الاتصال، ويستبعد جدا احتمال التدليس منه، أما إذا وقع التنصيص على أن الراوي لم يسمع من شيخه إلا القليل كأن يكون سمع منه حديثاً أو حديثين أو نحو ذلك فحينئذٍ يكون الأصل في روايته الانقطاع إلا ما صرح فيه بالسماع ونحو ذلك كما هو الحال بالنسبة للحسن البصري عن سمرة بن جندب، إذ ثبت أنه لم يسمع منه إلا حديث العقيقة [145].

**خامسا** - لقد كان القصد مما صدر من تنفير للتدليس وتشنيع ببعض المدلسين على الأرجح مجرد مبالغة في الزجر عن ممارسته، وهو ما عبر عنه ابن الصلاح من خلال تعليقه على موقف شعبة بن الحجاج السالف الذكر "وهذا من شعبة إفراط محمول على المبالغة في الزجر والتنفير" [146].

علما أن ارتفاع درجة تلك الكراهية أو ضعفها تحددها طبيعة الغرض الحامل على التدليس، وهو ما يتطلب من الباحث ضرورة المعرفة الدقيقة بمراتب المدلسين وأحوالهم لأن من المدلسين من كان لا يدلس إلا عن الثقات، ومنهم من كان لا يدلس إلا عن شيخ أو شيوخ دون غيرهم، كما كان من بينهم من كان لا يدلس إلا في نوع معين، وهم في كل ذلك وغيره بين مُقّل ومُكثر.

**سادسا** - يتبين من خلال النظر في الموسوعات الحديثية والجرد الدقيق لمدونات الجرح والتعديل وكتب التراجم أن أغلب المدلسين كانوا من محدثي الكوفة والبصرة، وأن ظاهرة التدليس في الحديث النبوي لم تعمر طويلا إذ سريعا ما انطفأ بريقها، وتوقفت حركتها بفضل ما بذل من

(145) انظر : البخاري، الجامع الصحيح، كتاب العقيقة، باب إماطة الأذى عن الصبي في العقيقة، ح 5050، النسائي، السنن، كتاب العقيقة، باب متى يعقّ ؟ ح 4149، انظر : قرص موسوعة الحديث الشريف، شركة صخر الإصدار الثاني، 1997م.

(146) علوم الحديث، ص 75.

جهود في حصحصة الأحاديث، وتقييدها في موسوعات خاصة بها، علما أن هذه الجهود لم تتوقف عن التطور، مواكبة حاجة السنة للحفظ وللحماية من الكذب أو الخطأ.

هذا ولا بد من التأكيد أن كلا من صحيحي البخاري ومسلم يظلان من أصح كتب الحديث سندا ومتنا مقايسة مع بقية كتب الحديث التي لم يلتزم فيها مصنفوها الاقتصار على الصحيح، وأن ما ورد فيهما من مرويات لمدلسين لا يقلل ولا ينقص من منزلتهما العلمية الرفيعة وقيمتهما المرجعية الكبيرة على خلاف ما يروج له بعض المستشرقين وسدنتهم. قال القطب الحلبي "أكثر العلماء أن المعنعنات التي في الصحيحين مُنزلة مَنزلة السماع، إما لمجيئها من وجه آخر بالتصريح، أو لكون المعنعن لا يدلس إلا عن ثقة، أو عن بعض شيوخه، أو لوقوعها من جهة بعض النقاد المحققين سماع المعنعن لها" (147).

**سابعا** - لقد كان الغرض الأساسي من كل ما بذل من جهود في هذا المضمار الذب عن السنة النبوية، وصيانتها من كل ما من شأنه أن يشوه صورتها، مؤكدين أن التدليس لا يُعد جُرحا، ولا يمكن أن يؤثر في عدالة المحدث بشرط ألا يكون الغرض منه تغطية ضعف الضعيف ونحوه بإسقاطه أو تغيير اسمه، فإن كان الغرض من التدليس كذلك، تحول الى جُرم، وأصبح جُرحا تزول به العدالة، وتُرد بسببه الرواية.

**ثامنا** - إن ما توصل اليه علماء الحديث من نتائج، واتخذوه من مواقف، كان بعيدا كل البعد عن مختلف أشكال المحاباة التي كثيرا ما اتُهموا بها زورا وبهتانا، إذ لو كان المحدثون كما زعم الزاعمون ما كان لمالك بن انس إمام دار الهجرة أن يرد بالرفض على اوامر الخلفاء ومطالب الأمراء، والكل يعلم حجم الأذى الذي سُلّط عليه بسبب مواقفه تلك إجلالا

(147) فتح المغيث شرح ألفية الحديث للسخاوي، 176/1.

منه للعلم وأهله، وحفاظا على استقلاليته كعالم، وهيبته كمرجع، فحمى بذلك الأمة من آفة غلق باب الاجتهاد، ووأد التعددية [148].

ولو كان الأمر كما تأول المغرضون ما تجرأ الدارقطني على التعرض للصحيحين بالنقد مع معرفته بما لهما في نفوس المسلمين من علو المنزلة [149]، وما أقدم آخرون بعد الدراسة العلمية المستفيضة الخالية من كل مظاهر التعصب والإشفاق على ذكر الأهل والأقارب بما هم أهله من جَرح كحال وكيع بن الجراح في رفضه الرواية عن أبيه إلا مقرونا بغيره، جبرا لضعفه [150]، وأبي داود السجستاني وعلي بن المديني في تضعيفهما لابنيهما [151]، وزيد بن أبي أنيسة في تضعيفه لأخيه بعد أن ايقنوا بذهاب عدالتهم، وانعدام أهليتهم، فحموا السنة من شرور كانت تتهددها، وحفظوا الأمة من فتن كانت تتربص بها. قيل ليحي بن سعيد القطان : أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصومك عند الله يوم القيامة ؟ فقال : لأن يكن هؤلاء خصمي أحب إلي من أن يكون خصمي رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول : لم لم تذب الكذب عن حديثي ؟

(148) انظر : ابن خلكان أبو العباس أحمد بن محمد، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر ببيروت، 1398هـ / 1977م، 135/5. ابن عبد البر، الانتقاء، تحقيق محمد باشا، دار الكتب العلمية ببيروت، 45/1.

(149) انظر : الدارقطني (385هـ/995م)، الإلزامات والتتبع، دراسة وتحقيق مقبل الوادعي، دار الكتب العلمية ببيروت، ط 2، 1405هـ/1985م ..

(150) قال أبو داود : إذا روى عنه [ وكيع عن أبيه ] قال : حدثنا أبي وسفيان، أبي وإسرائيل، وما أقل ما أفرده انظر : الآجري أبو عبيد محمد بن علي، سؤالات الآجري لأبي داود السجستاني في الجرح والتعديل، دراسة وتحقيق محمد علي قاسم العمري، المجلس العلمي لإحياء التراث الإسلامي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط 1، 1403هـ /1987م، ص 134.

(151) انظر: الذهبي : تذكرة الحفاظ، دار إحياء التراث العربي بيروت، (د ت)، 71/2، ميزان الاعتدال، 401/2.